

## الجدول الدائر حول الوافدين في الكويت: الإجراء المتوازن الذي تشكل فيه التكنولوجيا والمهارات أساساً للحل

### الملخص:

- ظل اختلال التركيبة السكانية في الكويت يمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية منذ زمن طويل.
- ويتضح الاختلال في العدد الكبير للوافدين مقارنةً بالمواطنين، وكذلك الأعداد الكبيرة للوافدين من ذوي المهارات المنخفضة.
- وقد ظهر هذا الاختلال في دائرة الضوء مؤخراً مع تصاعد الرأي القائل بأن وجود الوافدين يؤدي إلى تناقص فرص الوظائف المتاحة للمواطنين، ويشكل ضغطاً على البنية التحتية والخدمات العامة.
- وعليه، يتعين النظر في إيجاد حل لهذه المشكلة، شريطة أن يؤدي هذا الحل إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية وتوفير الوظائف والموارد للمواطنين وتزايد الاحتياجات في ظل نمو الاقتصاد التنافسي.
- يجب أن يتمحور جوهر الحل حول العمل على تقليل أعداد العمالة غير الماهرة بين الوافدين من خلال استخدام التكنولوجيا وزيادة مشاركة المواطنين في القطاع الخاص عن طريق سد فجوة المهارات.

### الشكل 2: المؤشرات الديمغرافية: دول مجلس التعاون الخليجي، 2018 (بالآلاف، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك)

الدولة	الإجمالي تعداد السكان	المواطنون	غير المواطنين	النسبة المئوية لغير المواطنين
الإمارات	9,457	1,085	8,372	88.53%
قطر	2,744	348	2,395	87.30%
الكويت	4,622	1,403	3,219	69.65%
البحرين	1,503	689	813	54.11%
عمان	4,601	2,579	2,022	43.95%
السعودية	33,414	20,769	12,645	37.84%

المصدر: الجهات الحكومية في البحرين، عمان والسعودية، قطر والكويت: مركز أبحاث الخليج، الإمارات: المختبر الإعلامي

وقد أدى الاختلاف الديمغرافي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول النامية في آسيا إلى تشجيع حركة انتقال العمالة من أماكن تواجدهم الكثيف. ويعمل لدى القطاع الخاص الكويتي وسوق العمالة المنزلية عدد كبير من الوافدين. كما أن الوافدين من الدول الغربية يعملون بشكل كثيف في قطاعات مختلفة مثل الضيافة والخدمات المالية والقطاع المصرفي. وقد يتأثر الاقتصاد الكويتي هيكلياً على المدى الطويل جراء الاعتماد العشوائي على الوافدين، خاصةً من ذوي القيمة الأدنى من حيث المهارة.

### الشكل 3: مقارنة بين الكويتيين وغير الكويتيين، 2018 (بالآلاف، ما لم يتحدد خلاف ذلك)

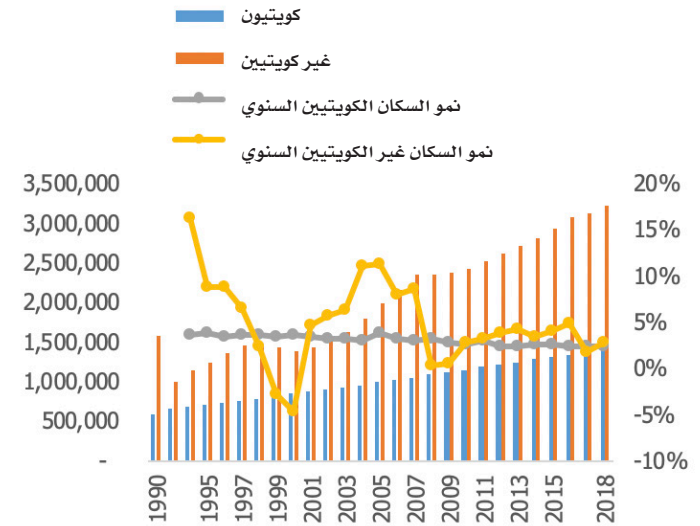
المؤشرات الرئيسية	كويتي	غير كويتي
السكان	1,403	3,219
نسبة الذكور	48.90%	70.00%
نسبة الإناث	51.10%	30.00%
هيكل الأعمار		
لغاية 14 عاماً	34.90%	12.40%
15 إلى 24 عاماً	19.10%	8.50%
25 إلى 59 عاماً	39.40%	75.80%
أكبر من 59 عاماً	6.60%	3.30%

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

### اختلال التوازن بسبب زيادة عدد الوافدين مقارنةً بالمواطنين

شهد عدد السكان في الكويت نمواً بمعدل سنوي 4.2% منذ عام 2000. وجاء ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بوصول الوافدين (غير الكويتيين) بصفة مستمرة، بمعدل زيادة 4.8% سنوياً، مقارنةً بنمو عدد المواطنين بنسبة 2.9%. وارتفع تدفق الوافدين على مدى السنوات إلى أن بلغت نسبتهم حالياً 70% من إجمالي عدد سكان الكويت، البالغ 4.6 مليون نسمة (كما في 2018)، مقابل 62% في 2000.

### الشكل 1: تعداد سكان الكويت على مدى السنوات



أما دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي يفوق فيها عدد الوافدين عدد المواطنين، فهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين. وتضم الإمارات العربية المتحدة وقطر أعداداً كبيرة من السكان الوافدين، بنحو 88.53% و87.3% من إجمالي عدد السكان، على التوالي

يشكل المواطنون 4% فقط من القوى العاملة في القطاع الخاص (باستثناء مجموعة العمالة المنزلية الفرعية). ويعمل الكويتيون في القطاع العام بشكل أساسي في مهن مثل المفتش في الإدارات الحكومية، الجيش كعسكريين، أو عريف أو رقيب، أمين سر أو كاتب عام، مراسلين أو مندوبي جوازات. وعلى الجانب الآخر، يعمل غير الكويتيين في قطاعات مثل الأنشطة المنزلية، الإنشاءات، تجارة الجملة، تجارة التجزئة والمهام التي تتطلب المهارات المنخفضة، ويعمل معظمهم كعمال نظافة، سائقين، خدم، ومرابين في قطاع العمالة المنزلية. أما المهن الأخرى التي يعمل فيها غالبية غير الكويتيين فتضم عمال الكهرباء، سائقي المركبات، والتمريض.

وفيما يتعلق بأعلى المؤهلات العلمية، نجد أن أكثر من 80% من غير الكويتيين قد تلقوا تعليماً متوسطاً أو ابتدائياً فقط، مما يتناقض بشدة مع الكويتيين، الحاصلين في المتوسط على التعليم الثانوي أو أعلى. ومعظم الوافدين في البلاد هم من الذكور، ويعملون كعمال غير مهرة في الوظائف ذات الإنتاجية المنخفضة، ويعتبر قطاع العمالة المنزلية والقطاع الخاص أكبر جهتي عمل للوافدين. ويعمل الجزء الآخر كعلمين وأستاذة في قطاع التعليم، وكموظفين في القطاع الصحي وكأطباء في المستشفيات ومدراء في مختلف الشركات.

**الشكل 6: السكان غير الكويتيين (في الفئة العمرية أكبر من 10 سنوات) حسب أعلى مؤهل علمي 2018**  
(بالآلاف، مع التقريب إلى عدد صحيح)

المؤهل / الفئة العمرية	10 - 19	20 - 24	25 - 59	الجنسية	الجنسية
دراسات فوق الجامعية	-	0	6	1	8
جامعي	-	2	155	14	171
دبلوم	-	2	94	6	102
ثانوي	2	23	241	15	281
متوسط	55	53	591	15	715
ابتدائي	75	19	104	10	208
يقراً ويكتب	22	73	973	22	1,091
أمي	0	5	89	15	109
غير محدد	47	12	186	7	251
<b>الإجمالي</b>	<b>201</b>	<b>188</b>	<b>2,440</b>	<b>106</b>	<b>2,935</b>

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

### تقييم النماذج الإقليمية والدولية المشاهدات الإقليمية

تهدف دول مجلس التعاون الخليجي إلى التحول إلى الاقتصاد المعرفي، وتحدها الرغبة الأكيدة في استقطاب الوافدين من ذوي المهارات الرفيعة والاحتفاظ بهم. كما تعكف المنطقة على وضع سياسات داعمة للأعمال تتعلق بالهجرة، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي لدولها. ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، كشفت السعودية عن طرح نظام الإقامة المميزة (تصريح الإقامة)، والمعروفة على المستوى الشعبي "بالبطاقة الخضراء" السعودية. ويوفر ذلك النظام عدداً من المزايا للوافدين من ذوي الثروة والمهارات العالية. كما قامت الإمارات بطرح نظام "البطاقة الذهبية" لمنح الإقامة الدائمة أو وضع "المستثمر الأجنبي" ورواد الأعمال والباحثين، الذين استطاعوا المساهمة بشكل إيجابي في نجاح الاقتصاد الإماراتي. ومن شأن إصدار تصاريح الإقامة من هذا النوع الخاص تسهيل دمج رواد الأعمال المبدعين واستقطاب المواهب العالمية إلى المنطقة.

### الاختلال الهيكلي للقوى العاملة

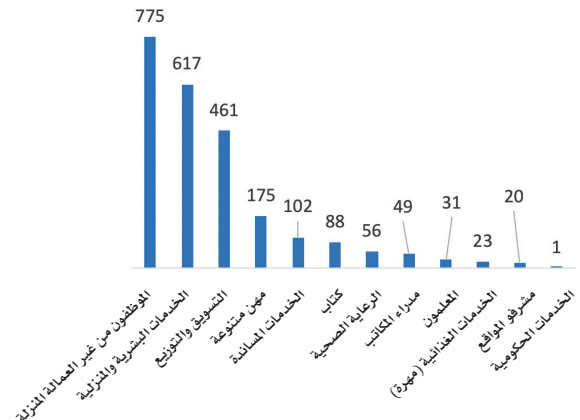
في أعقاب الطفرة النفطية التي شهدتها عقد السبعينات من القرن الماضي، بدأ الانتشار الحضري يسود في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها الكويت. وقد أدى حجم القوى العاملة الوطنية إلى تقييد القدرة على التطوير المرغوب لبنيتها التحتية وتقديم الخدمات الأخرى استيفاءً للطلب المتزايد والتوسع في النشاط الاقتصادي. وهكذا، أدى تدفق العمالة غير الكويتية إلى توفير حلول جيدة وغير مكلفة لسد النقص في العمالة. كما أدى نقص القوى العاملة بسبب انخفاض عدد السكان من المواطنين وتنامي الحاجة إلى العمالة إلى استمرار الاعتماد على الوافدين، في حين كانت هناك مغريات للوافدين تمثلت في ارتفاع مستوى المعيشة والحصول على فرص أفضل للدخل، مقارنةً ببلدانهم الأصلية. وقد تدفق الآسيويون بشكل خاص إلى الكويت، ويمثل منهم الهنود بشكل خاص 31.45% من إجمالي السكان غير الكويتيين. أما فيما يتعلق بالوافدين من الدول العربية، فيشكل المصريون حصة كبيرة منهم (20.83% من إجمالي السكان غير الكويتيين).

**الشكل 4: سكان الكويت من الوافدين حسب الجنسية، 2018**  
(بالآلاف ما يتحدد خلال ذلك)

الجنسية	الإجمالي	النسبة المئوية
آسيا	1,868	58.05%
الهند	1,012	31.45%
بنغلاديش	281	8.73%
الفلبين	214	6.65%
باكستان	109	3.40%
سري لانكا	94	2.91%
نيبال	70	2.19%
<b>العرب</b>	<b>1,261</b>	<b>39.18%</b>
مصر	671	20.83%
سوريا	160	4.97%
السعودية	128	3.96%
أفريقيا	47	1.47%
أخرى	42	1.31%
<b>إجمالي غير الكويتيين</b>	<b>3,219</b>	

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

**الشكل 5: العمالة الوافدة حسب المهنة**  
(بالآلاف ما لم يتحدد خلال ذلك)



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

## المشاهدات العالمية

## التوصيات

يمكن للشركات والمؤسسات تطبيق التقنيات الخاصة بالتشغيل الآلي لعملياتها، مما قد يؤدي على تقليل التدفق الكبير للعمالة غير الماهرة إلى البلاد.

وكبديل لذلك، يمكن للكويت تبني استراتيجية جديدة لسوق العمل يتحقق فيها التوازن بين المصالح الوطنية والاقتصادية، ومثال على ذلك، تقترح منظمة العمل الدولية أن تقوم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بربط رؤيتها الاقتصادية بسياسات سوق العمل بهدف تعزيز جاهزية سوق العمل المحلي وزيادة الإنتاجية.

ينبغي التركيز في إصلاحات العمالة على القضاء على ظاهرة "تجارة الإقامة" غير الشرعية.

ينبغي على الكويت تقليل أعداد العمالة غير الماهرة باستخدام أحدث التقنيات، من جهة، كما ينبغي على الكويت استقطاب الوافدين من ذوي المهارة العالية في سعيها نحو التحول إلى الاقتصاد المعرفي، من جهة أخرى. ويمكن للكويت الاستفادة من أساليب الدول الأخرى في استقطاب العمالة الماهرة، كما يمكنها استكشاف برامج الإقامة وفقاً لنظام النقاط (مثل كندا وأستراليا ونيوزيلاندا) والذي تتبناه عدة دول لتشجيع قدوم المواهب من العمال الأجانب من ذوي المهارات المتطورة والمتخصصة.

باستقطاب الكويت لأعداد لا بأس بها من الوافدين من ذوي المهارة العالية، يمكن تحقيق التحسينات في الإدارة، وبالتالي زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بعيداً عن قطاع النفط. كما أن الاقتصاد سوف يستفيد من ارتفاع القوة الشرائية للوافدين من ذوي المهارة، والذين يتقاضون أجوراً يزيد من خلالها حجم الصرف محلياً.

إن استقطاب الوافدين من ذوي المهارة العالية ينبغي أن يرتبط بالتمهيد لذلك بجعل الكويت "جاهزة مهاريًا" خلال فترة زمنية مناسبة. وسوف يتطلب ذلك حجماً كبيراً من الاستثمار في تدريب الشباب على المهارات التي ستكون مطلوبة للاقتصاد المعرفي.

وبإلقاء نظرة معمقة على دول مثل كندا وسنغافورة، اللتين اعتمدتا أيضاً بشكل كبير على العمالة المهاجرة في التنمية، يمكن الاستفادة من هذه المشاهدات. فمعظم الدول المتلقية للمهاجرين تستهدف إدخال العمالة الأجنبية ذات المهارة العالية بهدف تعزيز الإنتاجية، بينما تساعد العمالة غير الماهرة في التغلب على نقص العمالة. فعلى سبيل المثال، خلال مراحل النمو في سنغافورة واستفادة مواطنيها من التعليم، ارتفعت مستويات الدخل، وأصبح المواطنون يتحاشون الانخراط في مهن الياقات الزرقاء، مثل أعمال البناء، الأعمال الصحية وعمال المنازل. وبالتالي، تحتم على الدولة الاعتماد على جاراتها الآسيوية في العمالة، وقامت باستقدام القوى العاملة من الفلبين والهند لتولي تلك المهام.

وعلى الجانب الآخر، أقدمت كندا على تجربة استقطاب العمالة الماهرة، وتبنت نظام النقاط لمنح تصاريح الإقامة. وينطوي هذا النظام على منح أعلى النقاط لمن يحملون مؤهلات علمية عالية، مع اشتراط الخبرة العملية والمهارات اللغوية، ويتم تشجيعهم على دخول البلاد. وعلى غرار كندا، تطبق دول متقدمة مثل المملكة المتحدة واليابان وأستراليا نظام النقاط لاختيار العمالة الماهرة ومنحهم الإقامة بناءً على اشتراطات تتضمن المؤهلات العلمية والخبرة العملية والمهنة.

وعلى النقيض من ذلك، وبصدد إعادة التوازن للقوى العاملة، تعتبر عملية التكويت من أهم التحديات، والتي عرّفتها نظم معلومات سوق العمل الكويتي (...). بأنها تمثل دوراً أكبر للمواطنين في سوق العمل بشكل عام، وفي سوق العمل بالقطاع الخاص، على وجه التحديد. ويتواءم ذلك مع الخطة التنموية الاقتصادية، الرامية إلى تحويل الدولة إلى مركز تجاري ومالي إقليمي. وهذا النوع من الفكر الاقتصادي المعرفي يتطلب - بطبيعة الحال - تواجد قوى عاملة ذات مهارة رفيعة. ويعتبر التعليم فوق الثانوي أحد المؤشرات الرئيسية لتلك المهارات المهنية. ويمكن أن يمثل ذلك، بدوره، حافزاً أساسياً لإنتاجية العمالة الكويتية، مما يشير إلى أن شركات القطاع الخاص الكويتية يتعين عليها تعزيز الاستثمار في العاملين في مجال التعليم والتطوير.

## ينبغي أن يهدف الحل إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الوطنية

### والاحتياجات الاقتصادية

على الرغم من أن الحاجة إلى القوى العاملة غير الوطنية يبدو أنها ستستمر على مدى السنوات المقبلة، فإنه يتعين على الكويت معالجة اختلال التوازن بين أعداد الوافدين والمواطنين، مع مراعاة الطلب على التوسع الاقتصادي والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن يؤدي الأسلوب المرتكز على المعايير، مع التركيز على مدى الفرص المتاحة، إلى المساهمة في التنمية الوطنية. ومن شأن هذا الأسلوب أن يعيد توجيه الموارد والمهارات بشكل استراتيجي، مما يزيد من مشاركة المواطنين في تواجد القوى العاملة في القطاع الخاص، ناهيك عن استقطاب المواهب الأجنبية، بهدف تقليل الاختلال في التوازن.